إستراتيجيات دعم و تحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة استراتيجية مصرف لبنان المركزي.

معروق محمد شعيب	رحايلية سيف الدين
مخبر البحث في الدراست الاقتصادية و المالية الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس–
med8chouaib@gmail.com	s.rehailia@univ-soukahras.dz

Strategies to support and achieve financial inclusion in the Arab countries: A case study of the investment of the Central Bank.

تاريخ الاستلام: 2022/10/28 تاريخ القبول: 2022/11/14 تاريخ النشر: 2022/12/12

ملخص:

يبرز الشمول المالي كحل استراتيجي لتجاوز الأزمات المالية والمصرفية حيث تحول التركيز من مفهوم الإقصاء المالي إلى مفهوم الشمول المالي لما يحققه من أهداف تنموية شاملة ومستدامة، رغم هذا تسجل الدول العربية معدلات متدنية هي الأقل عالميا.

حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في إحدى الدول العربية و هي دولة لبنان، حيث وجدنا أنها تحتل مركزا متقدما في الشمول المالي بين الدول العربية نظرا للاستراتيجية المصرفية التي يتبعها مصرف لبنان إضافة إلى عناصر أخرى.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، استراتيجيات البنك المركزي، مصرف لبنان .

Abstract:

Financial inclusion emerges as a strategic solution to overcoming financial and banking crises, as the focus has shifted from the concept of financial exclusion to the concept of financial inclusion due to its comprehensive and sustainable development goals, despite this Arab countries record low rates that are the lowest in the world.

Where this research paper aims to shed light on the reality of financial inclusion in one of the Arab countries, which is the State of Lebanon, where we found that it occupies an advanced position in financial inclusion among Arab countries due to the banking strategy followed by the Banque du Liban, in addition to other elements.

Key Words: Financial Inclusion, Central Bank Strategies, Banque du Liban.

المقدمة:

يوجد على مستوى العالم 1.7 مليار شخص بالغ يفتقرون لحساب بنكي، كما يوجد 3 مليار شخص لا يتم خدمتهم بشكل كامل. هؤلاء الأشخاص لديهم إمكانية محدودة للحصول على الخدمات المالية إلا أنها بعيدة كل البعد عما هو مطلوب، ولا يوجد لدى معظمهم حرية اختيار الخدمات أو مقدمي الخدمة. أما في عالمنا العربي فيوجد 63 بالمئة من الأفراد البالغين محرومين من الخدمات المالية.

ولهذا فقد سعت بعض الدول العربية للعمل على مواجهة القصور في مجال الشمول المالي وتبني استراتيجية للحد من الإقصاء المالي بالاهتمام بمختلف فئات مكونات المستبعدين من فقراء وشيوخ ونساء ودوي الحاجات الخاصة. وتعتبر جمهورية لبنان رائدة بالنسبة للمنطقة العربية في هذا المجال، حيث فعلت استراتيجية استباقية شاملة واضحة المعالم والأهداف متكاملة الأسس مدعومة بقوانين وآليات فعالة.

بناء على ما تقدم تبرز لنا إشكالية بحثنا والتي صغناها في التساؤل التالي:

ما هو دور استراتيجية مصرف لبنان المركزي في تعزيز الشمول المالي للدولة؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الشمول المالي وماهي أبعاده ومؤشراته؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية وأسباب الإقصاء المالي فيها؟
- ماهي أهمية الشمول المالي في جمهورية لبنان، وماهي ركائزها؟
- ماهو إطار ومحاور استراتيجية مصرف لبنان المركزي لدعم الشمول المالي؟

من خلال ماسبق تبرز لدينا الفرضيات التالية:

- يبقى تبني مفهوم الشمول المالي ضعيفا في الدول العربية نتيجة للعديد من الأسباب، تعاني مختلف الشعوب العربية من الإقصاء المالي.
- حققت جمهورية لبنان معدلات جيدة في تقارير المؤشر العالمي للشمول المالي.
- تبنت دولة لبنان العديد من الأسس التنظيمية والسياسات التحفيزية الإصلاحية لدعم البنية التحتية، والاستثمار في رأسمال البشري لتطويرها وتحصينها.

أهداف الدراسة: التعرف على الإطار النظري للشمول المالي من خلال وضع مختلف التعريفات المتعلقة به إضافة إلى تسليط الضوء على واقعه في الدول العربية، وجمهورية لبنان بالأخص والتي تعد تجربتها رائدة في مجال تعزيز الشمول المالي وبناء استراتيجية فعالة لمواجهة رهانات الاستبعاد المالي.

منهجية الدراسة: للإلمام بمختلف محاور الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتبيان الإطار النظري للدراسة وتسليط الضوء على مختلف متغيرات الموضوع، كما تم اتباع المنهج التحليلي لتحليل بعض الأشكال والبيانات والربط بين متغيرات الدراسة.

خطة الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من الفرضيات تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين، حيث جاء المحور الأول لتسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي، مبادئه وأبعاده وكذا واقعه في الدول العربية، وجاء المحور الثاني لتبيان تجربة جمهورية لبنان في بناء استراتيجية لتعزيز الشمول المالي.

المحور الأول: مفهوم الشمول المالي

برز الشمول المالي كأولوية إنمائية قبل ظهور جائحة كورونا، فقد ظهر باعتباره تحديًا كبيرًا من أجل التنمية، ويُعد موضع نقاشات حادة بين صانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية، والقطاع الخاص. حيث تم دمج أساس الشمول المالي في سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما زاد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أين تم إصدار عدة تعريفات من جهات مختصة بالإضافة إلى بناء مؤشرات لقياسه.

أولا: تعريف الشمول المالي:

- التعريف الصادر عن مجموعة العشرين (20G) والتحالف العالمي للشمول المالي: (أعطيه،، 2019، صفحة 02)

نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها: (OECD، 2020، صفحة 14)

بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

تعريف البنك الدولي للشمول المالي: (الدولي، 2022)

وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة التي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، المدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها بشكل مسؤول ومستدام.

تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP):

وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا.

تعريف مصرف لبنان للشمول المالي : (بركات، صفحة 02)

عملية تيسير الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بكلفة مناسبة، إضافة إلى توسيع نطاق استخدامها بشكل مسؤول من قبل جميع فئات المجتمع.

من خلال هذه التعاريف وجدنا أن أبسط مفهوم يمكن تقديمه للشمول المالي أنه" عملية إيصال سائر الخدمات المصرفية إلى العملاء المقصين من ذوي الدخل المحدود والذين يعيشون في مناطق نائية بطريقة أمنة ورسمية وبسعر مقبول".

ثانيا : أهمية تعزيز الشمول المالي:

لا تقتصر أهمية الشمول المالي على تسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية مما يساعد على إخراج الناس من الفقر المدقع فقط. بل ستنعكس بشكل إيجابي على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى. ويمكن إيجاز أهمية الشمول المالي في النقاط التالية: (،04 ديسمبر 2020، صفحة 3)

- كلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، خصوصا باستخدام الخدمات والمنتجات الرسمية.
- تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية يقلل من المخاطر ويزيد من المدخرات ويوفر السيولة.
- الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي.
- يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء.
- خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.
- تزايد الاهتمام بالشمول المالي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان الى الخدمات المالية.

ثالثا: مبادئ الشمول المالي:

ابتكرت مجموعة العشرين(20G) عدة معايير دولية يمكن اتباعها من الدول لتعزيز الشمول المالي حيث تم اقتراح تسع مبادئ سنة 2010 وهي: القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، النسبية، الإطار المرجعي.

أما في سنة 2020 فقد أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية كالآتي: (بوتبينة، 2018)

- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

- **المبدأ لثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

- تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

- تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى خدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

- تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة. (هيس، 2018، صفحة xi)

رابعا: أبعاد الشمول المالي ومؤشره

قام تحالف الشمول المالي Alliance of Financial Inclusion بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group والتي ساهمت بوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه الرابطة حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة لكل بلد، ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. ركزت هده المجموعة على بعدين رئيسيين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات

المالية. من جهة أخرى أكدت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Global Partnership Financial Inclusion أن الشمول المالي هو عنصر أساسي لمكافحة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، لهذا يجب استخلاص نتائج موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تم الإجماع عليه بين أعضاء الرابطة العالمية في مؤتمر لوس كابوس المكسيكية الذي تم عقدة سنة 2012 بالاتفاق على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي هي: (العربية،، الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية)

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية Access dimension.
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية .Usage dimension
- تعزيز جودة الخدمات المالية .Quality

خامسا: المؤشر العالمي للشمول المالي :Global Findex: (العربية،، الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية)

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011. أين دشن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وملينداً جيتس قاعدة بيانات التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب Gallup، أكثر من 140 بلدا حول العالم. وأعقبت الجولة الأولى من الممسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017

ويقدم إصدار 2017 عن "قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 144 بلداً.

يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ويستند إلى أكثر من 150 ألف مقابلة أُجريت في بلدان مختلفة من العالم.

شكل(01): نسبة البالغين ممن يملكون حساب مصرفي

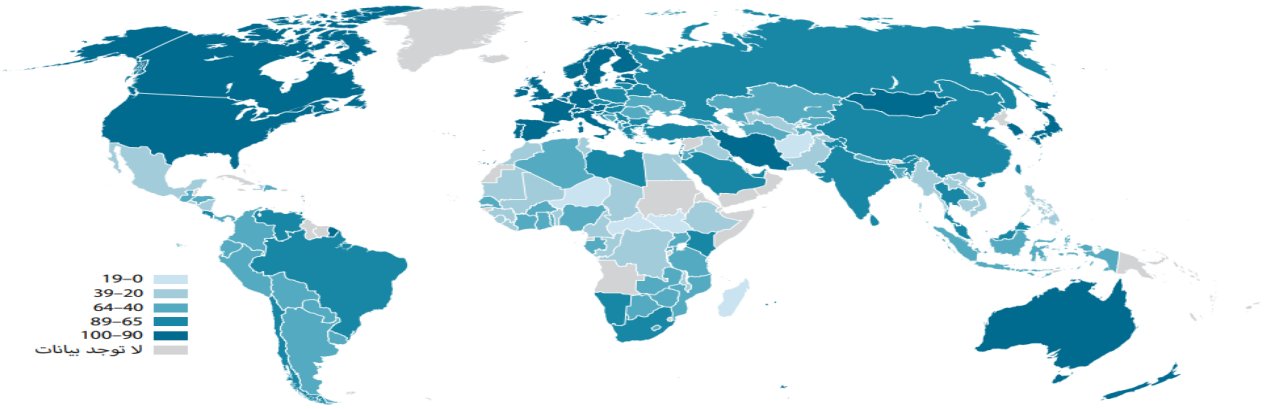

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العاملي للشمول المالي FINDEX 2017

يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الحد من براثن الفقر. وقد تحسنت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية.

سادسا: واقع الشمول المالي في الدول العربية

لا تزال المنطقة العربية تسجّل أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، ويمكن تقديم أهم النقاط كما يلي: (بركات، الصفحات 3-4)

- يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من ا لبالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية.
- تشير الإحصاءات إلى أن 79 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.
- يمتلك 27.7 % من البالغين ضمن أفقر 40 % من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4 % ضمن أغنى 60 % من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل.

- تعاني المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8 % عام 2011،لايزال يمتلك نحو 25.6 % فقط من النساء حسابات مصرفية (وهي أدنى نسبة عالمياً)،

- شكل (02): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم.

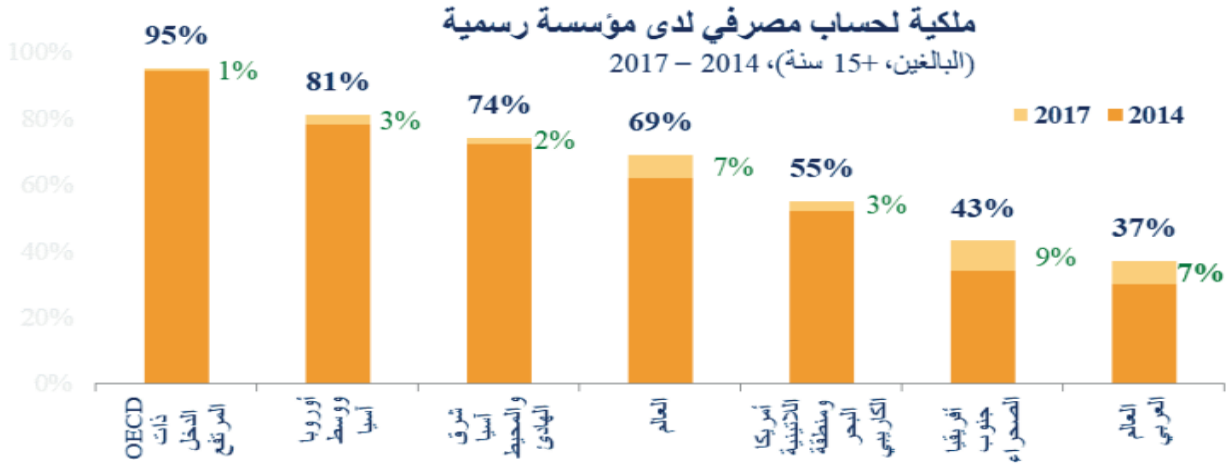

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

سابعا: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية:

تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية ومن بين أهمها نوجزها فيما يلي: (أعطيه،، 2019)

- عدم كفاية رصيد أو أموال العميل (insufficient funds). أفاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم. ويعاني المصريون تحديداً من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من 83 % من المستبعدين مالياً في مصر أنهم يعانون من عدم كفاية الأموال لديهم.

- ارتفاع كلفة الخدمات المالية بنسبة (70.9 %)

- نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة (55.2 %).

- قد يكون تدنّي نسبة الشمول المالي في بعض الدول نتيجة بعد المسافات. وتتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجة بعد المسافات (53.5%).

- عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي. ويعاني المستبعدون ماليا في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخرى (33.8 %).

- لأسبابدينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن النسبة الأكبر من المستبعدين ماليانتيجة أسباب دينية هم أردنيون بنسبة (17.7 %).

المحور الثاني: تعزيز الشمول المالي في جمهورية لبنان

سارعت دولة لبنان بوضع استراتيجية استباقية للشمول المالي ساهمت في إرساء نظام مالي شامل مسؤول ومستدام حيث تم التركيز على المواطن لبنائها من خلال أربع أولويات تتمثل في الإدارة الرشيدة والمسؤولة، التنمية المستدامة، تمكين المستهلك، والمواطنة الاقتصادية.

أولا: محاور أهمية الشمول المالي في لبنان

تتوزع أهمية الشمول المالي على أربعة محاور رئيسية هي: (بركات، صفحة 04)

1) محور الإدارة الرشيدة والمسؤولة وتكمن أهمية الشمول المالي في عدة عناصر من بينها:
   أ) تحفيز الطلب المسؤول عن منتجات وخدمات مالية واستخدامها الفعال من قبل الأفراد والمؤسسات؛
   ب) تعزيز الحوكمة والشفافية في النظام الاقتصادي والمالي؛

ج) نشر الممارسات الفضلى والثقة بإجراءات حماية المستهلك المالي؛

د) الحد من مصارف الظل.

2) محور التنمية المستدامة، يساهم فيه الشمول المالي في نواحي عديدة من أهمها:

أ) زيادة مستوى اللامركزية؛

ب) تخفيف البطالة ودعم أنشطة الأعمال؛

ج) تحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية والتكنولوجية؛

د) دعم عملية توليد وتوزيع الدخل بشكل عادل بين الأفراد والقطاعات والمناطق؛

هـ) تحسين ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الموازنة العامة؛

3) محور تطوير القدرات المالية من خلال بناء جيل من المواطنين المثقفين والمقتدرين اقتصاديا وماليا عن طريق:

أ) الحث على إعداد موازنات شخصية وخطط إنفاق وعلى حسن إدارة النقد؛

ب) زيادة ادخارات الأسر؛

ج) الحماية من الإفراط في المديونية وتشجيع الاقتراض المسؤول؛

د) مساعدة الناس على إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية؛

هـ) التوجه لإعداد خطط التقاعد وأهمية التأمين؛

و) تعزيز فهم المواطنين للآليات الضريبية ولأهمية المالية العامة السليمة.

4) محور الرأسمال الاجتماعي. يعزز الشمول المالي المواطنة الاقتصادية والثقة بالنظام الاقتصادي المالي الوطني خاصة من خلال:

أ) دعم ريادة الأعمال الاجتماعية؛

ب) تشجيع الاستثمار التأثيري؛

ج) تطوير أسواق مالية سليمة وعادلة وشفافة تؤمن موارد إضافية للشركات لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها؛

د) تفعيل نشر ثقافة المساهمة وزيادة الاستثمارات الإنمائية الأجنبية واستثمارات المغتربين اللبنانيين.

ثانيا: أهداف مصرف لبنان مصرف لبنان للشمول المالي:

من خلال تطبيق حلول استشرافية مستدامة يسعى مصرف لبنان لتحقيق أهداف جديدة من أهمها: (ضاهر، 2017، صفحة 6)

أ. إدراك أعمق لدى المواطنين لمفهوم السياسة النقدية الوطنية والنظام الاقتصادي والمالي، وما ينطويان عليه من مخاطر وتحديات.

ب. فهم أكبر واختيار أنسب واستخدام أفضل للمنتجات والخدمات المالية الرسمية من قبل الأفراد، وعروض مصرفية أكثر تكيفا مع احتياجات مختلف الشرائح، وتوافر منتجات وقنوات مالية مبتكرة مقرونة بممارسات أفضل لحماية المستهلك المالي.

ج. تجيين ممارسات الأفراد المالية من حيق إعداد موازنة، والادخار الطويل الأمد، والتخطيط للتقاعد، ومهارات الإدارة المالية.

د. تعزيز قدرات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لجهة تطوير المنتجات والقنوات الهادفة إلى تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين مهارات هذه المؤسسات تقنيا وعمليا في كافة قطاعات السوق.

هـ. تشجيع السلوك الاستثماري المسؤول والاستثمار التأثيري، مصحوبا بتطوير الأسواق المالية وبناء القدرات الاستثمارية لدى المستثمرين والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي:

تستند استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي على عنصرين أساسيين هما: (أعطيه،، 2019، الصفحات 128-129)

- تحفيز التنميةالاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي.
- تأمين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدى الأفراد والمؤسسات.

لتنفيذ هده الاستراتيجية اعتمدت على ثلاثة ركائز وهي:

- الركيزة الأولى التنظيم المالي: إرساء وتحديث البنيتين التنظيمية والتحتية للقطاعين المصرفي والمالي، بما يوفر البيئة التنظيمية الضابطة والحامية والعصرية.
- الركيزة الثانية التثقيف المالي: بناء القدرات المالية للأفراد والمؤسسات، عن طريق تعزيز الوعي والثقافة المالية والاستثمارية لدى قوى السوق وتمكينها من انتهاج سلوكيات اقتصادية مالية استثمارية سليمة ومسؤولة.
- بالنسبة للركيزة الثالثة لهذه الاستراتيجية فتتناول موضوع حماية المستهلك المالي، بما تعنيه من صيانة للمصالح الاجتماعية الاقتصادية للمواطن من خلال وضع إطار فعال ومستدام وآلية شفافة ومجدية لإجراءات تقديم الشكاوى وملاحقتها وحلها.

شكل رقم (03) يوضح إطار عمال استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي

المصدر: يسر برنيه، د.رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربي الجهود السياسات والتجارب 2019.

رابعا: مبادرات مصرف لبنان لتعزيز الشمول المالي:

في سبيل إرساء نظام مالي شامل مسؤول ومستدام أطلق مصرف لبنان عدة مبادرات استباقية ساهمت في توسيع رفاهية المواطنين اللبنانيين الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة فرص العمل، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وحماية الاستقرار الاقتصادي والنقدي، ودعم النمو الاقتصادي. شملت المبادرات السياسات والآليات التالية:

1. دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال الحوافز التسليفية: (ضاهر، 2017، الصفحات 7-8)

- دعمت الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان مشاريع القطاع الخاص المحلية بعدة قروض ممنوحة في مختلف القطاعات. حيث منح نحو 19067 قرضا مجموعها يزيد عن 7.12 مليار دولار موزعة من حيث قيمتها على القطاعات التالية: 58.8% للقطاع الصناعي،11.4% للقطاع الزراعي، و29.8% للقطاع السياحي.
- استحدث مصرف لبنان حوافز تسليفية للمصارف اللبنانية بداية من سنة 2009 استفاد منها 3094 شخصا وبلغ مجموعها 1.7 مليار دولار.
- أطلق مصرف لبنان سنة 2013 رزمة تحفيزية جديدة على شكل قروض ميسرة تمنح للمصارف اللبنانية تجاوز مجموعها 5.8 مليار دولار لتعزيز وتطوير الرأسمال البشري في مجلات التعليم، البحث والتطوير، المعرفة والابتكار. بالإضافة إلى مساهمتها في الحفاظ على البيئة بالاعتماد على الطاقات المتجددة. ساهمت هذه الحوافز بزيادة 50% من النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.
- ضخ 14 مليار دولار مابين 2013-2017 دعما للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم مشاريع القرض الأصغر للأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر أي التي توظف أقل من أربعة أشخاص ليبلغ مجموع المستفيدين 4134.

2. إتاحة مصادر تمويل جديدة من الأسواق المالية: (أعطيه،، 2019، صفحة 135)

- أصدر مصرف لبنان سنة 2013 التعميم الوسيط رقم 331 المتعلق بالتمويل الرأسماليوالذي يتيح للمصارف الاستفادة من كفالة مصرف لبنان لحدود 75% من مساهمة المصارف في رأسمال الشركات الناشئة التي تعمل في اقتصاد المعرفة الذي استقطب 800 شركة تخلق 9000 فرصة عمل وتساهم بـ 1.5 مليار دولار في الثروة الوطنية وبمعدل نمو يتراوح بين 07 % و09% سنويا.
- في نفس العام 2013، وضعت هيئة الأسواق المالية إطار وقواعد تأسيس وتشغيل الشركات المعنية بحشد التمويل Crowdfundingفي لبنان، وهي شركات تسعى إلى جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من المستثمرين عن طريق الأنترنت لغرض التمويل.

3. تعزيز حماية المستهلك المالي وثقته: (أعطيه،، 2019، صفحة 135)

- عام 2013 أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم 325 المتعلق بتنظيم العمليات المصرفية والمالية بالوسائل الإلكترونية. كما أنشئت وحدة حماية المستهلك في نفس العام.
- في سنة 2015 تم إصدار التعميم الأساسي رقم 134 المتعلق بأصول إجراءات العمليات المصرفية والمالية مع العملاء.
- أصدر البنك المركزي التعميم الوسيط رقم 458 سنة 2017 والمتعلق بتسهيل العمليات المصرفية للعملاء ذوي الحاجات الخاصة عموما والمكفوفين خصوصا عن طريق استخدام الصراف الآلي الناطق أو الصراف الآلي التفاعلي.

4. تعزيز القدرات المالية لدى المواطنين والأساتذة ومقدمي الخدمات المالية:

- تنظيم دورات تدريبية لتوعية الشباب حول دور وعمل القطاع المصرفي تستهدف الطلاب الجامعيين في فصل الصيف، 800 طالب سنويا.
- إصدار مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم 103 الذي يحدد المؤهلات العلمية والمهنية لممارسة مهام رئيسية في القطاع المصرفي والمالي، كما تم إنشاء متحف للعملات في نفس العام لنشر تاريخ الليرة اللبنانية عبر ألعاب وأدوات تعلم تفاعلية.
- تدريب أكثر من 400 أستاذ اقتصاد وتربية مدنية من طرف وزارة المالية لبناء قدراتهم حول المواضيع الاقتصادية والمالية، الأمر الذي أتاح الوصول إلى أكثر من 144 ألف تلميذ.
- إصدار مصرف لبنان نشريات وكتيبات سهلة الاستعمال والفهم موجهة للجمهور لتسهيل فهم مهمة مصرف لبنان وأنظمته الرئيسية.

خامسا: مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس ومراقبة تعميم الشمول المالي:

كمرحلة أخيرة في سياق تطبيق وتقييم استراتيجية تعميم الشمول المالي في لبنان، تم إعداد قائمة بمؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم وتصحيح وتعديل الانحرافات حيث ترصد هذه المؤشرات العناصر التالية: (ضاهر، 2017، الصفحات 5-6)

- مدى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية
- مدى استخدامها.
- جودة الخدمات المالية الرسمية بما فيها الخدمات الرقمية.
- مدى استيعاب المفاهيم المالية والمخاطر المالية والمنتجات والخدمات المالية لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة ومسؤولة.

إن بناء قاعدة بيانات مفصلة عن الشمول المالي تسمح بتقييم الأنشطة المنفذة ومتابعة الشمول المالي في البلد، بل الأهم أنها تتيح أيضا دعم عملية رسم سياسات فعالة مرتكزة على معطيات واقعية.

شكل رقم (04) استخدام الخدمات المالية في لبنان.

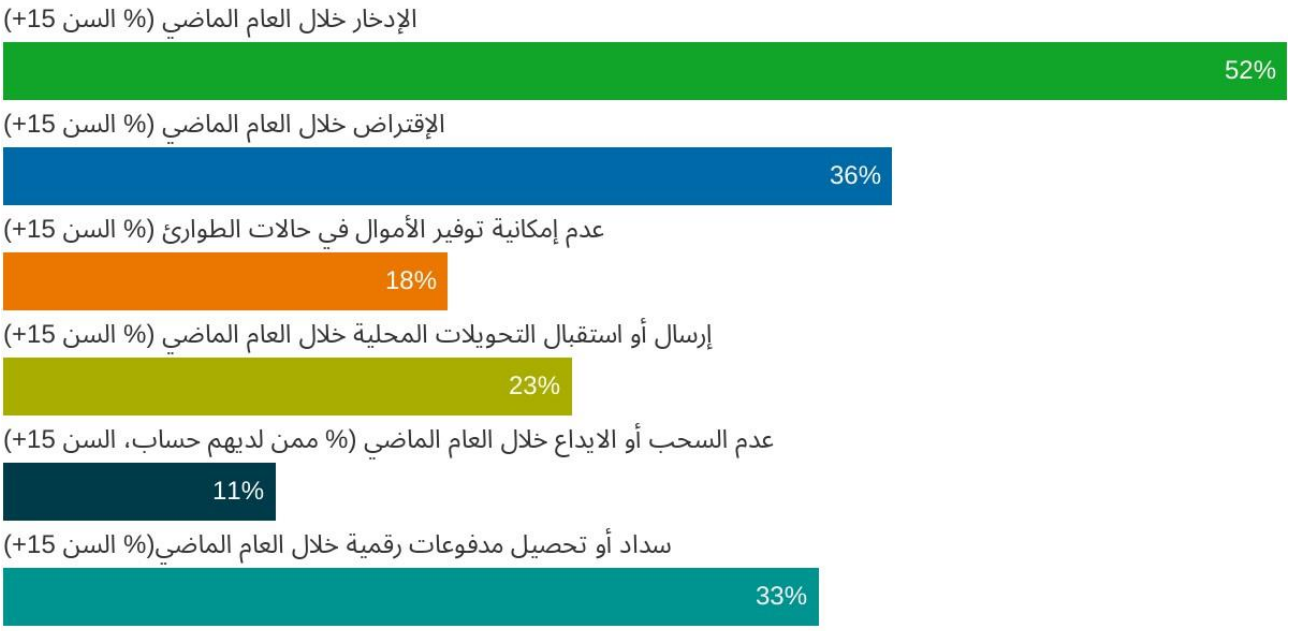

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العاملي للشمول المالي FINDEX 2017

سادسا: السياسات والآليات المطلوبة لموازنة الشمول المالي

رغم ما تحققه استراتيجية تعزيز الشمول المالي من إنجازات إلا أنها يجب أن تضبط ببعض السياسات التقويمية نذكر منها:

1. يجب موازنة جانبي الطلب والعرض في الشمول المالي أي إيلاء أهمية متساوية بين حاجات الاقتصاد الحقيقي وقوى المستهلكين، بذات قدر الأهمية على جانب العرض أي المؤسسات المالية المصرفية والمالية. عن طريق استقصاء الحاجات التمويلية للمجتمع والاقتصاد الحقيقي.

2. الموازنة بين تسهيل الاستهلاك واستقرار الأسعار من جهة، وعمليات الاقتراض المتمادية وما يترتب عليها من مخاطر ائتمانية تهدد الاستقرار المالي والاجتماعي من جهة ثانية. أي تعزيز الشمول المالي مع تطوير الرقابة دون تقييد الابتكار المالي.
3. تحديث البنية التشريعية واستحداث القوانين التي من شأنها أن تعزز بيئة الأعمال وتشجع الشمول المالي مع ضمان تعزيز حماية العملاء في القطاع المالي والمصرفي.

خاتمة

تميزت استراتيجية مصرف لبنان المركزي بالشمول ليستفيد منها جل المتعاملين الاقتصادين بل وكافة الشعب اللبناني حيث مست جميع مكوناته من فقراء، سكان المناطق الريفية والنائية، الشباب، المسنين، النساء، ذوي الحاجات الخاصة، العمال الأجانب، وحتى المغتربين اللبنانيين وهم مصدر مهم للتحويلات المالية الواردة، المستثمرين ورواد الأعمال، كما أعطت أهمية كبيرة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الإنتاجية. ورغم تدني معدل الشمول المالي في الدول العربية إلا أن جمهورية لبنان حققت نتيجة متقدمة حيث وصل معدل الشمول المالي إلى 47% وهو الأعلى في المحيط العربي، ويعود الفضل في تأمين نمو واستقرار القطاع المصرفي والمالي وتعزيز الشمول المالي إلى الأساس التنظيمي والبنية التحتية الذين أنشأهما المصرف المركزي ويواظب على تطويرهما وتحصينهما، بالإضافة إلى متانة المؤسسات المصرفية والمالية ومهنيتهم العالية. بالإضافة للتوازن والتكاملالفعال بين مختلف الهيئات والإدارات والتواصل البناء فيما بينهم.وقد اعتمد مصرف لبنان المركزي على آليات محددة لتحقيق الشمول المالي يجب التركيز عليها وتثمينها حيث اعتمد على إنشاء قاعدة معلومات رقمية تفاعلية للشمول المالي تؤمن التواصل الفعال وتبادل المعلومات. بالإضافة إلى تعميم وتهيئة المواد التعليمية المطورة وتنظيم دورات لبناء رأسمال بشري مع إدخال سياسات وإصلاحات مستمدة من الاقتصاد السلوكي لتحسين الإجراءات القائمة وتحديث البنية التحتية المالية والأسواق المالية مع حماية المستهلك المالي وترويج خدمات مالية جديدة مصممة وفق احتياجات مختلف شرائح الشعب اللبناني.

قائمة المراجع

- الوليد طلحة، صبري الفران، صندوق النقد العربي، الشمول المالي الرقمي، موجز سياسات العدد السابع عشر، ديسمبر 2020، 04،

- آسليديميرجوتش-كونت، وليوراكلابر، ودوروثي سنجر، وسنية أنصار، وجيك هيس 2018. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. كتيب العرض العام. واشنطن: البنك الدولي.

- الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 458

- حـدة بوتبينـة، ،أبعادالشمول المالي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول عام 2018 .

- رائد شرف الدين، لاما ضاهر، وليد بركات استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي: تنظيم وتمكين وحماية، اليوم العربي للشمول المالي 27 نيسان بيروت لبنان.

- رائد شرف الدين، لاما ضاهر الشمول المالي في لبنان التحديات والفرص، البنك المركزي المصري، 15 أيلول 2017،شرم الشيخ مصر .

- رائد شرف الدين، لاما ضاهر، وليد بركات استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي: تنظيم وتمكين وحماية، اليوم العربي للشمول المالي 27 نيسان بيروت لبنان. ص 03-04

- محمد ياسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت 1 أكتوبر 2012،ص ص 3-5.

- يسر برنيه، د.رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربي الجهود السياسات والتجارب 2019،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ص 02.

- موقع البنك الدولي على الأنترنيت : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1

- Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth Report prepared for the G20 Global 2020.Partnership for Financial Inclusion by the OECD